الحلول البديلة لقضية كركوك

السيد على مهدي، عضو مجلس كركوك

أ. ان قضية كركوك قضية دستورية، وان الاحتكام الى الدستور لمعالجة هذه القضية يستوجب التريث الى حين اتمام اعادة النظر في الدستور لكي يتسنى للشعب العراقي معرفة التعديلات والتغيرات التي سوف تخضع للاستفتاء العام ومن ضمنها مشكلة كركوك.

ب. نظرا لوجود خيارات افضل من الاستفتاء لتقرير مصير كركوك، فأن الاصرار على التمسك بالاستفتاء لا يعني سوى استخدامه كورقة ضغط على الشعب وتمرير ما يرفضه من تنازل واعتراف.

ت. ان اجراء الاستفتاء لا يترك مجالا للمناورة او التسوية حول نتائجه المتوقعة، وعليه فأن الخاسر في هذه العملية ينتهي تماما والمنتصر يحصل على كل شيء، فهل من الحكمة التنازل عن كل شيء وبالمجان ومقابل لا شيء؟

ث. ان الخطر في استخدام مثل هذا النوع من الاستفتاء هو ما يختزنه من مخاوف جدية بعيدة المدى على الاستقرار والنظام داخل السلطة والدولة.

ج. ان الاستفتاء لتقرير مصير كركوك، يتعارض مع مبدأ تقرير مصير الشعوب الصادر من الجمعية العامة للامم المتحدة، مع المواثيق الدولية في الحقوق العامة المتطابقة مع المادة (٣) من الدستور العراقي النافذ، والتي تنص على ان (العراق بلد متعدد القوميات والاديان والمذاهب)

ح. ادراج قضية كركوك في جدول العمل الدبلوماسي للمجموعة الدولية لدعم العراق

ان ما اوردناه في الفقرة الاولى من اسباب موجبة لتاجيل الاستفتاء حول تقرير مصير كركوك، تستدعي التفكير بالمرحلة الانتقالية، حيث من المؤكد ان قضية كركوك سوف تعيش في مرحلة انتقالية بعد تأخير الاستفتاء، ولذلك يتعين ايجاد الية توافقية شاملة لادارة هذه المدينة قبل احالتها الى التحكيم الدولي . وقد حظيت هذه المسألة باهتمام واضح من قبل لجنة بيكر – هاملتون، التي اوصت بادراجها على جدول الاعمال الدبلوماسية ل (المجموعة الدولية لدعم العراق)

وعلى ضوء ماتقدم .. نطالب (المجموعة الدولية لدعم العراق) العمل بصورة جدية وفعالة لتهيئة المستلزمات المحلية والاقليمية والدولية قبل اخضاع قضية كركوك للتحكيم الدولي . ولذا يتعين على)المجموعة الدولية لدعم العراق) التوسط بطرح مشروع انتقالي يكون مقدمة لفتح باب الحوار بين الاطراف المعنية بمستقبل كركوك . ومن هذا المنطلق نبادر الى طرح هذا المشروع لتسهيل عمل (المجموعة الدولية لدعم العراق) وهو كالتالي: -

أ. اجراء مفاوضات بين ممثلي القوميات المختلفة في محافظة كركوك، بمساعدة الحكومة المركزية في بغداد للاتفاق على فترة انتقالية (٨) سنوات لاجل ايجاد حل سلمي وسليم لمشكلة كركوك.

ب. اعتبار محافظة كركوك في هذه الفترة الانتقالية منطقة فدرالية قائمة بذاتها

ت. تقاسم السلطة على اساس التوافق بين القوميات المختلفة في كركوك في المرحلة الانتقالية.

ث. ان تدعو الحكومة العراقية الامم المتحدة لتعيين ممثل خاص لها في كركوك، يتولى ضمان اقامة فدرالية خاصة للمدينة، وتقاسم السلطة بين القوميات، وتحديد الية لتفعيل الفترة الانتقالية التي يتم الاتفاق عليها.
ج. تحديد الية توافقية للوصول الى حل في نهاية الفترة الانتقالية.

(ضرورة التحكيم الدولي لتسوية قضية كركوك.)

- أن التحكيم الدولي ضروري لتسوية قضية كركوك وتجنب وقوع العنف القومي فيها . وكل ذلك يعني انه في حالة عدم احالة اواخضاع مسألة كركوك للتحكيم الدولي فأن نشوب العنف القومي يصبح امرا مفروغا منه.

وجدير بالملاحظة ان اللجنة المذكورة قد وضعت موضوع التحكيم الدولي في صدر توصيتها هذه . وهذا امر لا يتنافى مع الدستور العراقي النافذ ولا سيما المادة (١٤٠) المتعلقة بالمناطق المتنازع عليها ومن ضمنها كركوك، طالما ان اللجوء الى ايجاد محكم دولي محايد يقع ضمن تسلسل بنود المادة (١٤٠) من الدستور العراقي.

يبقى القول .. ان اعطاء الاولوية للتحكيم الدولي، ربما جاء نتيجة ادراك لجنة بيكر – هاملتون، بأن هناك اطراف معينة تسعى الى استغلال عملية تطبيع الاوضاع في كركوك لتحقيق اغراض سياسية تتماشى مع تغليب مصلحة قومية واحدة على مصالح بقية القوميات في هذه المدينة .

ان هذه المعطيات المذكورة جعلتنا نحن التركمان نؤمن بضرورة التحكيم الدولي لتسوية مشكلة كركوك . بالاضافة الى اننا نرى في الوقت نفسه ان على (المجموعة الدولية لدعم العراق) اقتراح الية للتحكيم الدولي بناءا على نتائج المرحلة الانتقالية التي يتم الاتفاق عليها لادارة كركوك ما بعد تأخير الاستفتاء حول مصيرها، ويمكن ان تعتمد هذه الالية على النقاط التالية: -

أ. التنسيق بين الحكومة العراقية والمجموعة الدولية لدعم العراق، لدعوة مجلس الامن لارسال مبعوث خاص الى كركوك تكون مهمته: -

- تسهيل التوصل الى حل بالتفاوض لمعالجة جميع الخلافات القائمة بين الاطراف المتنازعة حول تطبيع الاوضاع في محافظة كركوك.
- مراقبة التزام جميع الاطراف المتنازعة باي اتفاق يتم التوصل اليه.
- توسيع المفاوضات حول الوضع القانوني لمحافظة كركوك ليشمل جميع العراقيين بمختلف طوائفهم وقومياتهم بغية التوصل الى قرار اكثر شمولية وشفافية حول مستقبل كركوك.

ب. التنسيق بين الحكومة العراقية والمجموعة الدولية لدعم العراق، على ان يكون المبعوث الخاص لمجلس الامن الدولي الى كركوك، مدعوما بقرار من مجلس الامن يبين سلطاته في شأن ازمة كركوك.

ت. العمل على اساس التشاور مع الحكومة العراقية والاطراف الدولية والاقليمية لاستصدار قرار من مجلس الامن الدولي خاص بمحافظة كركوك تحديدا، يوضح سياسة مجلس الامن الدولي حيال مستقبل كركوك على اساس التوافق بين الاطراف المحلية والاقليمية والدولية

ملاحظة:

لا يخفى على المتابع للشأن العراقي، ان الدستور العراقي النافذ قد اقر واعترف بأن التركمان يشكلون القومية الرئيسية الثالثة في البلاد . غير ان هذا الاقرار لم يجد له مصداقية على ارض الواقع في تفعيل التوازن الوطني لبناء النظام السياسي الجديد في العراق، وقد لا يتحقق ذلك بدون اتخاذ التوازن الوطني في المجالات (السياسية والتنفيذية والتشريعية والقضائية) اساسا لاعادة النظر في الدستور العراقي..

وباختزال نقول .. ان تعزيز الامن والاستقرار في العراق بحاجة الى اعادة النظر في التوازن الوطني بحيث يتطابق مع المادة (١٦) من الدستور، التي تنص على ما يلي:
(تكافؤ الفرص حق مكفول لجميع العراقيين، وتكفل الدولة اتخاذ الاجراءات اللازمة لتحقيق ذلك) . لذا نناشد كافة المذاهب والطوائف والقوميات العراقية لاغتنام فرصة مراجعة الدستور لاجل موازنة حقوقها وواجباتها في جميع مفاصل الدولة والحكومة . وعلى هذه الارضية نقترح على (المجموعة الدولية لدعم العراق) هذه الالية لتعزيز كيفية حماية حقوق الطوائف والقوميات في العراق، وهي كما يلي: -

أ. ان يتضمن الدستور العراقي الدائم تشكيل مجلس الوحدة الوطنية العليا، يتولى القيام بهذه المهام:-

- الاشراف على قرارات السلطة التشريعية والتنفيذية التي تهم المذاهب والقوميات .
- نظيم العلاقة بين السلطة المركزية (الاتحادية) من جهة والمذاهب والقوميات من جهة اخرى.

ب. صياغة الية توافقية لتشكيلة وعمل مجلس الوحدة الوطنية العليا، وفي هذا السياق نقترح ما يلي:-

- إن يتشكل هذا المجلس من لجنتين: لجنة المذاهب ولجنة القوميات.
- تشكيل لجنة المذاهب من ممثلين عن الشيعة والسنة.
- تشكيل لجنة القوميات من ممثلين عن القوميات العراقية الرئيسية.
- تنظيم عمل هذا المجلس ولجانه بقانون.

-